

الخطة المقترحة من الدولة

د. سامي ميخاري

منذ أكثر من عام والنقاش يدور حول حصة المجتمع العربي من ميزانية الدولة وميزانية سد الفجوات بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي، وهذا النقاش محتدم وعلى أشده. وقد مثل المجتمع العربي في هذا النقاش أمام الهيئات الحكومية كلٌّ من: اللجنة القطرية للسلطات المحلية، وأعضاء الكنيست العرب.

كانت هنالك بعض المقترحات من ممثلي الجماهير العربية التي تطالب بتخصيص ما يقارب 32 مليار شاقل لسد الفجوات مع المجتمع اليهودي في مجالات عينية حتمية مختلفة ولمده خمس سنوات.

ولا شك في أن المجتمع العربي وحتى يومنا هذا يعاني من الإقصاء والتمييز في مجالات التربية والتشغيل والسلطات المحلية والرفاه والإسكان. إقصاء المجتمع العربي في هذه المجالات أنتج معطيات اقتصادية واجتماعية متدنية، سواء أكان ذلك على مستوى الفقر والبطالة أم على سائر المستويات: كالتشغيل والتربية والتطور العمراني داخل المجتمع العربي.

ومن أجل النهوض بالمجتمع العربي كان لا بد من خطة سد فجوات في خمسة محاور رئيسة، بحيث يشتمل كلٌّ منها على خطة اقتصادية شمولية تختص بالمجتمع العربي فقط، ولمدة خمس سنوات أو عشر. وتكون هذه الخطة بمثابة استثمار، ومن بديهيات الأمور أن للاستثمار مقومات ودعائم توجب توفر رأس المال والجدوى منه.

وبعد دراسة مستفيضة تأكد وجود إمكانية لتوفير رأس المال بقصد الاستثمار في المجتمع العربي، لأن سياسة الموازنة التي تنتهجها الحكومة ترفع من المنتج العام بمقدار 22 مليار شاقل سنوياً وهذا بحدّ ذاته يوفر إمكانية الاستثمار بالمجتمع العربي بمقدار 7-6 مليار شاقل سنوياً على عشرة أعوام.

أما على صعيد (الجدوى) فجميع الأبحاث تشير إلى أن الاستثمار في المجتمع العربي يرفع من الناتج العام الإسرائيلي ويرفع من دخل الدولة عن طريق الضرائب... ما ينعكس أثره جلياً واضحاً على النمو الاقتصادي في إسرائيل بمعدل 5% سنوياً خلال السنوات العشر ، أي: ما يعادل 60 مليار شاقل.

أما المجالات التي يجب العمل فيها لتحقيق ذلك فهي:

التشغيل: بحيث يتم رفع مستوى تشغيل النساء. وتحسين ظروف عمل العمال العرب وأجورهم. وإيجاد مساواة بين العمال العرب واليهود في الأجر. ورفع عدد العاملين من خلال التأهيل المهني. وكذلك فتح أماكن عمل في القرى والمدن العربية، سواء كان ذلك من خلال المواصلات أو من خلال فتح وتطوير مناطق صناعية.

التربية: يجب إنهاء الفارق بين المدارس العربية والأخرى اليهودية: وذلك من خلال فتح غرف تعليمية جديدة، وإضافة ساعات تعليم للمدارس العربية على غرار الحال في المدارس العبرية. والعمل على تطوير التربية التكنولوجية التي تواكب مستجدات العصر.

السلطات المحلية: حتى الآن الفارق شاسع ما بين وضع السلطات المحلية العربية ونظيرتها اليهودية: فغالبية السلطات العربية تنقهر للموارد وتعاني من عدم الاستقلالية ومن طريقة إكمال الميزانيات الحكومية عن طريق ما يسمى (matching) حتى تتعق من الارتباط بالوضع الاقتصادي للسلطة المحلية.

الإسكان: يجب توفير أراضٍ للبناء والتوسع، تتلاءم مع النمو الطبيعي للعرب في مجتمعهم.

الرفاه: محاربة الفقر الذي وصل إلى نسبة مخيفة في المجتمع العربي تتمثل ب 52.6% مقارنة ب 13% فقط في المجتمع اليهودي. إن هذا يُحتم على الدولة وضع الميزانيات في هذا السياق لتحرير العائلات العربية من دائرة الفقر.

هذه الخطة تستدعي تخصيص 6-7 مليار شاقلاً سنوياً لمدة عشر سنوات أو من 12-14 مليار شاقلاً سنوياً على خمس سنوات.

بينما تأتي الحكومة اليوم بقرار وزاري لخطة تحت عنوان (عمل الحكومة لتطوير المجتمع العربي) فنجد من الوهلة الأولى أن الخطة تستهدف القرى العربية والدرزية والشركسية ويصارعنا العنوان بأنها خطة للتطوير وليست لسد الفجوات والقضاء عليها.

وقد اشتملت خطة الحكومة على المجالات التالية:

أولاً- التربية: حيث تطرقت إلى التأهيل والتطوير المهني للمعلمين، وتطوير التربية غير الرسمية وتطوير جودة التعليم وصقل هوية الطالب.

التعليق: مجال التربية في الخطة يركز أكثر على الجانب التأهيلي للمعلمين، بينما لا حديث فيها عن زيادة عدد ساعات التربية في المدارس العربية، وتخصيص ملكات في التربية التكنولوجية.

ثانياً- البنية التحتية والمواصلات: تنطرق الخطة الحكومية إلى تطوير المواصلات وتوسيعها، في القرى والمدن العربية كإضافة خطوط، وتعبيد شوارع.

التعليق: الخطة تتجاهل إنشاء محطات لسكك القطار التي تمر بالقرب من القرى والبلدات العربية.

ثالثاً- مجال الصناعة والتجارة: تشير خطة الحكومة إلى تسويق وتطوير مناطق صناعية وفتح مناطق صناعية مشتركة بين بعض المدن العربية واليهودية.

التعليق: هذا طرح غير معقول ، باعتبار أن الراجح من وراء ذلك الدمج سيكون مجمعات السكن اليهودية من خلال جباية الضرائب. لذلك يجب عدم تحديد شرط مناطق صناعية عربية مشتركة بل إقامة مناطق صناعية عربية داخل المجتمع العربي.

رابعاً- التشغيل: تطرقت خطة الحكومة لبناء حضانات يومية وركزت على تطوير برامج التأهيل من خلا مراكز التوجيه.

التعليق: تجاهلت هذا البند من الخطة إيجاد وخلق فرص عمل داخل القرى والمدن العربية لأن مشكلة التشغيل في المجتمع العربي لا تتعلق بالعرض فقط إنما ايضا بالطلب.

خامساً- الأمن الداخلي: تطرقت الخطة إلى زيادة عدد أفراد الشرطة وتطوير عملها.

التعليق: نحن نستهن وجود هذا البند في خطة تطوير وسد فجوات، ولماذا لا تكون ضمن ميزانية الأمن ذاتها؟

سادساً- الإسكان: دعت الخطة لبناء مراكز عامة في المدن والقرى العربية، وتطرقت إلى إنشاء لجنة استشارية من أجل البناء المتعدد الطبقات لعشر مدن عربية كبرى وإدخال مراكز بناء عامة ضمن هذه الميزانية.

التعليق: الغريب أن جميع القرى والمدن العربية تعاني من نقص في البناء والخطة قصرت الذكر على عشر منها فقط، فماذا عن البقية؟ كما لا يوجد بند واحد يشير إلى تحرير وتخصيص وتوسيع مناطق النفوذ في الوسط العربي.

سابعاً- السلطات المحلية: الخطة الحكومية تتطرق إلى التطوير الاقتصادي ورأس المال البشري للسلطات المحلية التي تتميز بالامتياز حسب معايير معينة. وتتطرق إلى تطوير القوى العاملة لدى السلطات المحلية وزيادة هبات ومَنح التطوير وزيادة الميزانيات الجارية.

التعليق: يختفي الحديث هنا عن تغيير في معادلة المنح، التي تُسمى (منح التوازن).

والخطة تتطرق ايضا إلى فروع المياه والمجاري وخدمات جماهيرية ومجال الصحة وتقترح الخطة في مجال التطبيق إعطاء الوزراء صلاحية التصرف وإدارة هذه الخطة وزارة العدل الاجتماعي.

من غير الواضح فيما إذا سيُشكّل جسم من خارج الحكومة يطبق هذه الخطة ولديه مهنية واحترافية وموظفون لمتابعة الخطة وتطبيقها بشكل كامل. لأن إبقاء الخطة تحت هيمنة الوزراء وتصرفهم سيعيدنا للوراء لمثل خطة المليار في العام 2000 التي لم تثمر شيئاً ولم تأتِ بمردود على المجتمع العربي.

كما أن الخطة خلت من تحديد مبالغ لكل مجال من مجالاتها وتجعل الغموض سيد الموقف والسمة البارزة لها فيما يخص حجم المبالغ التي سيحصل عليها المجتمع العربي في المحصلة.

